

مع استمرار التساؤلات حول سياسة بوش

الأنظار تتجه نحو مجلس الأمن الدولي بشأن العراق

إعداد - ميسون جحا:

بعد حصولها على تفويض من الكونجرس بغزو العراق، حولت إدارة الرئيس بوش أنظارها نحو الأمم المتحدة، على أمل الحصول على موافقة فورية من مجلس الأمن بشأن برنامج جديد وشديد الدرجة للتفتيش على الأسلحة النووية، ودعم لعمل عسكري في حال عدم انصياع صدام حسين للقرار. ويتوقع أن تكون المداولات داخل مجلس الأمن في نيويورك أكثر تعقيدا وصعوبة من المناوشات التي شهدتها الكونجرس قبل أسبوع. فإن غالبية الدول داخل المجلس، بما فيها ثلاث من الدول الدائمة العضوية في المجلس المتمتعة بالفيتو، قد أعلنت صراحة رفضها لعدد من المطالب الأميركية الرئيسية. ولكن، وفق معلومات وردت لصحيفة الواشنطن بوست من خلال مسؤولين أميركيين وأجانب، ونشرتها في تقرير مفصل، ما زال النجاح حليف الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن. ولكن مسؤولين أميركيين قالوا انه ليس من المعروف بعد فيما إذا كانت القوة الأجنبية التي ستدخل العراق ستكون على هيئة فريق المفتشين الدوليين، أو قوة عسكرية أميركية. وذلك يعتمد حتما على مقدار توصل الولايات المتحدة لتسوية مع نظرائها داخل مجلس الأمن، بقدر ما يستند لانصياع صدام. لكن السؤال المطروح حاليا هو فيما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتخلي عن قرار صيغ بأسلوب متشدد عرضته على الأمم المتحدة، وأدى لانقسام بين أعضاء الإدارة الأميركية، وسبب لغطا وسط الحلفاء وتساؤلات حول حقيقة السياسة الأميركية. وربما تأتي الإجابة عن طريق اتخاذ الرئيس بوش لموقف أكثر وضوحا وصراحة عما كان مستعدا لاتخاذ حتى الوقت الحالي.

بنود مثيرة للجدال

من بين أكثر البنود إثارة للجدال في مسودة القرار الأميركي المقدم للأمم المتحدة، الفقرات التي تسمح لممثلين عن أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس



جاك شيراك يتوقع أن يقدم تنازلات لبوش بوتين، ما زال يعارض عملا عسكريا ضد العراق

الأمن، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، بمرافقة فريق المفتشين في أية مهمة داخل العراق، وتفويض الأعضاء بنشر كل الوسائل اللازمة، بما فيها القوة العسكرية، إذا ثبت لهم عدم تعاون العراق. ويعتقد كلا الجانبين داخل الإدارة أنهم يحظون بدعم بوش. وتقول مصادر مقربة من وزير الخارجية كولين باول، وهو زعيم المساعي الهادفة للتعاون، مع الأمم المتحدة، بأنه واثق من دعم الرئيس الكامل لاستعداده التخلي عن فقرات من القرار المطروح، بما فيها مشاركة الدول الدائمة العضوية في فرق التفتيش والتصريح بالاستخدام التلقائي للقوة، طالما أن المطلب الرئيسي هو تعاون العراق الكامل في كل الأوقات وفي جميع الأمكنة مع المفتشين، مع التزام الأمم المتحدة بفرض نتائج عدم التعاون. وقالت المصادر أنه بدون موافقة بوش، ما كان بمقدور باول الاتصال قبل أيام



كولين باول : من المؤيدين للتعاون مع الأمم المتحدة ديك تشيني: يجري الإعداد للضربة العسكرية

بنظيرته وزيرة الخارجية الفرنسية، دومونيك دي فيليببان، وطرح فكرة إزالة عبارة جميع الوسائل اللازمة. ومن المعروف أن فرنسا، مثل روسيا والصين، تعتقد بان البحث في نتائج إخفاق العراق في التعاون يجب أن لا يتم قبل منح بغداد فرصة التعاون. وقد ردت فرنسا بأن العبارة الواردة في مشروع القرار الأميركي كانت شديدة الغموض.

لا تعديل إضافياً

لكن بين كبار المدنيين في البنتاجون بزعامة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، حيث يجري الإعداد للحرب ضد العراق، وداخل مكتب نائب الرئيس ديك تشيني، الذي لعب دوراً رائداً في صياغة مسودة القرار، هناك أيضاً قناعة شديدة بأن بوش لن يسمح

بإجراء تعديل إضافي على القرار المقترح. ولهذا الرأي مبرراته السياسية والعسكرية. لأنه بينما يجري تجميع القوات العسكرية في المنطقة، يقول مسؤولون في البنتاجون بأنهم قلقون من تراجع مستوى الجاهزية إذا لم يتم التحرك بسرعة. ولكن إذا كان المطلوب تقديم تنازلات أخرى، فإنها ستتقدم من قبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وليس من جانب بوش. وقال مسؤول أميركي رفيع مِمَّن يعمل في التخطيط للعمل العسكري ضد العراق «إن قابلية إشراك الأميركيين في أعمال التفتيش، وليس الاقتصار على البيروقراطيين الدوليين، مسألة غير قابلة للتقاش». ويسود داخل البنتاجون مشاعر أزدراء للجنة الدولية للمراقبة والتحقق والتفتيش داخل العراق (يو إن موفيك). فقد دأب كبار المسؤولين في البنتاجون على انتقاد رئيس اللجنة هانز بليكس، والذي عارض عدة بنود من القرار، ووصفه بأنه يعيش في عالم خيالي يرى فيه أن بضعة عشرات من المفتشين قادرون على مقاومة محاولات العراق لإخفاء الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ويتركز قلق بليكس، والذي عبر عنه رولف ايكيوس، أول رئيس لفريق المفتشين الدوليين في العراق في لقاء صحفي أخير أجري معه، أنه في حال رغبت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن المشاركة في فرق التفتيش، فإن قائد الفريق سيفقد سيطرته. قال ايكيوس «لنفترض أن ممثل الولايات المتحدة رغب بالتفتيش خلف باب في أحد المباني، ورفض المندوب الفرنسي ذلك، ما الذي سيحدث؟ تلك الخطة غير صالحة للعمل». لكن مسؤولاً كبيراً في وزارة الدفاع الأميركية قال: «يأتي إصرارنا على عدم تعديل مسودة القرار لقناعتنا بعدم تعريض لجنة يو إن موفيك للعبة الماكرة التي تعرضت لها لجنة أنسكوم من قبل».

وكان المسؤول الأميركي يشير بكلامه لأول فريق للتفتيش عن الأسلحة في العراق والتي انتهت مهمتها في عام 1998 بعد أكثر من ست سنوات من مقاومتها لإخفاء النظام العراقي لأسلحته وعم السماح لفريق المفتشين بالاستمرار في العمل. وقد انتقل جزء من ذلك الأزدراء لباول، الذي ينظر بعض المؤيدين للعمل العسكري داخل البنتاجون، لجهوده بالتعاون مع الأمم المتحدة على أنها جهود مهدنة، في حين يسعى البنتاجون للإعداد لضربة عسكرية ضد العراق.